التقرير السنوي

2025

bayaninvest.com
184 0000

بيان للإستثمار
BAYAN INVESTMENT


بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت



صاحب السمو

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

المحتويات

نبذة عن الشركة	07
الشركات التابعة للمجموعة	09
مجلس الإدارة	10
الإدارة التنفيذية	12
تقرير مجلس الإدارة	13
تقرير حوكمة الشركات	18
– تشكيل مجلس الإدارة، الأدوار، والمؤهلات	19
– التقارير المالية وحوكمة الشركات	31
– تعزيز وتحسين الأداء	38
– أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات	39
البيانات المالية	40
– تقرير مراقب الحسابات	41
– بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025	44
– بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2025	45
– بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025	46
– بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025	47
– بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025	48
– إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة- 31 ديسمبر – 2025	49 إلى 74

نبذة عن الشركة

بخطى ثابتة نحو النجاح والتطوير

تأسست شركة بيان للاستثمار القابضة (بيان)، كشركة مساهمة كويتية عامة في الكويت، في 21 يوليو عام 1997م بموجب عقد التأسيس الصادر عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل بالكويت، وتمارس نشاطها بموجب الترخيص التجاري الصادر من وزارة التجارة والصناعة الكويتية. تم إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية في 05 مايو عام 2003م.

الأغراض الرئيسية للشركة

- الاستثمار في أسهم أو حصص أو وحدات استثمار في شركات أو صناديق كويتية أو أجنبية، وتأسيس وإدارة الشركات التابعة أو تملك حصص في شركات كويتية أو أجنبية وإقراضها وكفالتها لدى الغير لحساب الشركة.
- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقًا للقانون.
- تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهمًا أو حصصًا وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، سواء في داخل الكويت أو خارجها.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية واستثمارية تدار من قبل شركات وجهات مُتخصصة لحساب الشركة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

رؤيتنا

مواصلة الشركة في السعي نحو تحقيق نمو مستدام في حقوق مساهميها من خلال بناء وترسيخ قواعدها الإدارية والفنية، واقتناص الفرص الاستثمارية المجدية، والمساهمة في تطويرها، مع التركيز على السوق الكويتي والخليجي، وفتح آفاق تعاون الاستثمار دولياً سواء عبر إنشاء شركات تابعة أو عبر الاستثمار المباشر وغير المباشر في شركات مدرجة وغير مدرجة.

مهمتنا

السعي لتحقيق نمو مستدام في استثمارات الشركة، وتحقيق عوائد مجزية لمساهمينا بأقل قدر ممكن من المخاطر، مع استخدام أدوات استثمارية عالية العائد وبالاعتماد على كوادر مهنية ذات كفاءة عالية. كما نحرص على تطوير القدرات المهنية والفنية لجهاز الشركة الوظيفي لضمان حماية مصالح الشركة ومساهميها. وتعزيز قيمة مساهميها من خلال تنمية أصولها، وتنويع أنشطتها، وتحسين نوعية وجودة استثماراتها بما يحقق أهدافها الاستراتيجية ويضيف قيمة مستدامة للمساهمين.

قيمنا

- **تعزيز الشفافية والمصداقية والنزاهة:** العمل بمصداقية وشفافية هو أساس علاقاتنا الداخلية والخارجية، مع الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية، بهدف خلق بيئة عمل إيجابية ومستدامة، وبناء ثقافة مؤسسية تتسم بالعدالة والنزاهة.

- **تكامل المهارات:** العمل كفريق متكامل والاستفادة من المهارات والخبرات لخلق بيئة عمل منتجة ومبدعة وفعالة لتحقيق الأهداف بكفاءة.

- **تعزيز المساءلة:** تشجيع الموظفين على تحمل مسؤولية أفعالهم وقراراتهم، مما يقلل من السلوكيات غير الأخلاقية ويعزز من ثقافة الالتزام والانضباط.

- **الالتزام والتميز:** نجاح الشركة التزامنا الأول، حيث نسعى دائماً للريادة والنمو والتميز عبر اقتناص الفرص الاستثمارية لتحقيق عوائد مجدية للمساهمين.

شركة أركان القابضة هي شركة مساهمة كويتية مقفلة، أسستها شركة بيان للاستثمار القابضة عام 2003 بغرض الاستثمار في أنشطة مختلفة، ويكون للشركة مباشرة الأعمال التالي ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشىء أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

ومن أهم أهداف الشركة

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءة اختراع او علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات أو العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقا للقانون.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

الشركة التابعة لشركة أركان القابضة

شركة أركان للصناعة والتعدين (مصر):

شركة أركان للصناعة والتعدين هي شركة مساهمة مصرية، تم تأسيسها من قبل شركة أركان القابضة (شركة مساهمة كويتية مقفلة) في العام 2004 وفقا لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية والقانون رقم 95 لسنة 1992، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري بمكتب سجل تجاري الاستثمار بمحافظة الاسماعيلية- جمهورية مصر العربية.

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية



فيصل علي عبدالوهاب المطوع
رئيس مجلس الإدارة



محمد حمد المطوع
نائب رئيس مجلس الإدارة



يوسف محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



فواز علي المطوع
عضو مجلس الإدارة



عبدالعزيز نادر العيسى
عضو مجلس الإدارة المستقل



يوسف محمد العيسى
الرئيس التنفيذي



وليد أحمد كامل
المدير التنفيذي للإدارة المالية للمجموعة



فيصـل علـي المطــوع
رئيـس مجلـس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا بالإنابة عن مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة أن نرحب بكم لنضع بين أيديكم التقرير المالي والتشغيلي للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مستعرضين أبرز التحولات التي رسمت ملامح أداء الشركة في ظل مشهد اقتصادي عالمي وإقليمي مضطرب ومتسارع التغيرات.

المشهد الاقتصادي والأسواق المالية

لقد كان عام 2025 محطة حافلة بالتحديات، اتسم بحالة من عدم اليقين. وشهد مزيجاً من الفرص والمخاطر في ظل بيئة اقتصادية متقلبة. اصطدمت فيها بوادر التعافي الاقتصادي مع التعقيدات الجيوسياسية والتطور التقني، وكشف عن تحولات محورية في المشهد الاقتصادي العالمي والإقليمي جاء أبرزها نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مدعوما بانحسار حدة التضخم في الاقتصادات المتقدمة. كما كان للإغلاقات الحكومية وفرض الرسوم الجمركية الأمريكية على التبادل التجاري خلال العام المنصرم الأثر الكبير على انسيابية التجارة العالمية، مما دفع العديد من المستثمرين نحو الملاذات الآمنة كالذهب والفضة التي بلغت أسعارها مستويات قياسية.

على إثر ذلك، اتجهت البنوك المركزية الكبرى نحو خفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي، وفرضت هذه التطورات استجابة بنك الكويت المركزي خلال الربع الأخير من العام بخفض سعر الخصم مرتين بإجمالي 50 نقطة أساس ليصل إلى 3.50% بهدف تعزيز الاستقرار النقدي وتحفيز الاقتصاد المحلي. وصاحب استمرار التوترات الجيوسياسية تذبذبا ملحوظا في أسواق الطاقة، حيث شهدت أسعار النفط تراجعا واضحا خلال العام 2025 لتستقر عند مستوى 61 دولارا للبرميل تقريبا.

هذا وقد واصلت بورصة الكويت تميزها الإقليمي محققة انتعاشاً لافتا بنهاية العام 2025، مستفيدة من حزمة تشريعات استراتيجية، كان أبرزها قانون الدين العام (التمويل والسيولة). كما ساهمت زيادة الإنتاج النفطي، والتصنيفات الائتمانية السيادية الجيدة لدولة الكويت، وبرامج تطوير سوق الأوراق المالية، في تعزيز مستويات السيولة ودعم النشاط الاقتصادي، مما انعكس إيجابا على أداء بورصة الكويت، حيث سجلت مؤشرات البورصة الرئيسية مستويات بارزة متجاوزة 21% للسوق الأول و20% للسوق العام والسوق الرئيسي، فيما تجاوزت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 53.18 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 22.05% عن العام الذي سبقه.

الأداء التشغيلي والمالي للمجموعة

نجحت شركة بيان للاستثمار القابضة خلال العام 2025 في تعزيز متانة مركزها المالي من خلال سياسة حصيفة ركزت على تنمية الأنشطة التشغيلية والاحتفاظ بمستويات سيولة آمنة.

الجدير بالذكر أن إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة بدأت بحصاد ثمار جهودها التي بذلتها خلال الفترة الماضية، وترجمت مساعيها خلال العام 2025 بتوزيع أسهم منحة على مساهميها بنسبة 3% من رأس المال، أي ما يعادل 3 أسهم لكل 100 سهم، بمبلغ إجمالي وقدره 687,066 دينار كويتي، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين التي انعقدت بتاريخ 6 مايو 2025، على زيادة رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع من 22,902,200 دينار كويتي إلى 23,589,266 دينار كويتي.

النتائج المالية للمجموعة

شركة بيان للاستثمار القابضة

تمكنت الشركة خلال العام 2025 من تسجيل أداء يعكس إصرارها على النمو، بالرغم من التحديات الكبيرة المحيطة، إذ حققت صافي أرباح بلغت قيمتها 1.195 مليون دينار كويتي تقريبا أي بواقع 5.489 فلس للسهم الواحد، مقارنة بصافي أرباح سجلتها الشركة خلال العام 2024 بلغت قيمتها 1.884 مليون دينار كويتي تقريبا وبواقع 8.655 فلس للسهم الواحد. هذا وقد بلغت إيرادات الشركة 2.030 مليون دينار كويتي تقريبا للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقابل إيرادات بقيمة 2.735 مليون دينار كويتي تقريبا للعام 2024.

وبلغت المصاريف والأعباء الأخرى للشركة 778.9 ألف دينار كويتي تقريبا للسنة المالية 2025 مقابل 792.7 ألف دينار كويتي تقريبا خلال العام 2024 بانخفاض نسبته 1.74%. كما ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم من 13 مليون دينار كويتي تقريبا كما في نهاية العام 2024 لتصل إلى 14 مليون دينار كويتي تقريبا كما في نهاية العام 2025 وبنسبة بلغت 7.6%، وبلغت الأعباء التمويلية 38.17 ألف دينار كويتي تقريبا للعام 2025 مقابل 79.88 ألف دينار كويتي تقريبا خلال عام 2024 منخفضة بنسبة 52.2%.

شركة أركان القابضة

حققت شركة أركان القابضة (إحدى الشركات التابعة لشركة بيان للاستثمار القابضة) خلال العام 2025 نموا في صافي إيرادات المبيعات لتصل إلى 832 ألف دينار كويتي تقريبا كما في 31 ديسمبر 2025 مقابل 282 ألف دينار كويتي كما في نهاية العام 2024 أي بارتفاع نسبته 194.9%.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار القابضة وشركتها التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة، جاءت تفاصيلها في «تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة لعام 2025» المُعد بهذا الشأن.

علماً بأن مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة قد تعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة.

حوكمة الشركات والالتزام التنظيمي

واصلت الشركة خلال العام 2025 التزامها بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال تبني إطار عمل مؤسسي يعزز الشفافية والمساءلة، يحفظ حقوق المساهمين، ويضمن كفاءة عملية اتخاذ القرار واستقلالية الرقابة. كما حرصت الشركة على تضمين اعتبارات الاستدامة المتمثلة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف عملياتها التشغيلية وعمليات إدارة المخاطر، بما يدعم تحقيق النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح.

هذا وقد عملت الشركة جاهدة على الالتزام بجميع القوانين واللوائح التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية، حيث جاء العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 خالياً من أي جزاءات مالية على شركة بيان للاستثمار القابضة من قبل الجهات الرقابية، واقتصر الأمر على توجيه ملاحظات محدودة تم رصدها خلال التفتيش الميداني الروتيني لهيئة أسواق المال؛ قامت الشركة بتلافي جميعها. كما لم تصدر أي أحكام قضائية مؤثرة ضد الشركة أو شركتها التابعة خلال العام المنصرم.

في ضوء ذلك، قامت إدارة الشركة بإعداد تقرير مفصّل عن حوكمة الشركات شمل جميع الجوانب والإجراءات التي اتخذتها الشركة في هذا الصدد، بالإضافة إلى تقرير خاص بأداء لجنة التدقيق وتقارير أخرى ذات صلة.

هذا ويؤكد مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة بأنه قد تم الالتزام بجميع القوانين والقرارات والتعليمات والملاحظات الواردة من قبل هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى خلال العام 2025.

توزيعات الأرباح المقترحة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

انطلاقاً من التزام الشركة بتنمية ثروة مساهميها والمحافظة على رأسمالها، اقترح مجلس الإدارة توزيع أسهم منحة على المساهمين بنسبة 4% من رأس المال، أي ما يعادل 4 أسهم لكل 100 سهم، لتعكس هذه التوصية ثقة مجلس الإدارة في تَحسُّن المركز المالي للمجموعة.

كما اقترح مجلس إدارة الشركة صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 20,000 د.ك. للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، علماً بأن هذه الاقتراحات خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة.

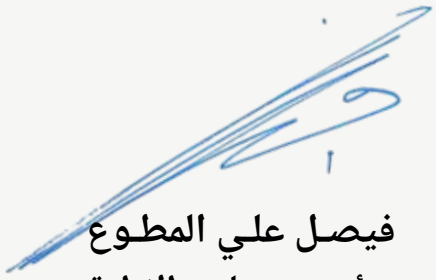
الرؤية المستقبلية

مع استشراقنا للمستقبل، تبقى التوقعات الاقتصادية إيجابية بصورة عامة، رغم استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية العالمية والتطورات الجيوسياسية الناتجة عن النزاع العسكري القائم في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، سوف تواصل شركة بيان للاستثمار القابضة العمل على تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل والاستثمارات، تعزيز التحوُّل الرقمي، تطوير البنية المؤسسية وإدارة المخاطر، والاستفادة من الفرص الاستثمارية في الأسواق الأكثر استقراراً، بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

شكراً لكم

ختاماً، يتقدم مجلس الإدارة بوافر الشكر والتقدير إلى السادة المساهمين على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر، كما يعرب عن تقديره لجهود وإخلاص الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في المجموعة، الذي كان المحرك الأساسي لإنجازات هذا العام.

والله ولي التوفيق،،،



فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركات

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

انتخبت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ **27/04/2025**، مجلس إدارة الشركة الذي يتألف من خمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات، وفيما يلي نبذة عن تشكيل مجلس الإدارة، وذلك على النحو الآتي:

الاســـم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب / تعيين أمين السر
السيد/ فيصل علي عبد الوهاب المطوع **– رئيس مجلس الإدارة** **ممثلاً عن شركة فيصل علي المطوع وأولاده للتجارة العامة والمقاولات**	**غير تنفيذي**	**المؤهل العلمي:** جامعي **الخبرة العملية:** خبرة تتجاوز 55 عاماً في المجال المالي والمصرفي والمؤسسات المالية والمصرفية والوظائف التنفيذية.	**27/04/2025**
السيد/ محمد حمد عبد العزيز المطوع **– نائب رئيس مجلس الإدارة**	**غير تنفيذي**	**المؤهل العلمي:** جامعي **الخبرة العملية:** خبرة أكثر من 25 عاماً في المؤسسات المالية والمصرفية والوظائف التنفيذية.	**27/04/2025**
السيد/ يوسف محمد يوسف بن عيسى **– عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي**	**تنفيذي**	**المؤهل العلمي:** جامعي **الخبرة العملية:** خبرة تتجاوز 28 عاماً تركزت معظمها في القطاع الاستثماري وإدارة الأصول وشغل عدد من المناصب القيادية والتنفيذية.	**27/04/2025**
السيد/ فواز علي عبدالله المطوع **– عضو مجلس الإدارة** **ممثلاً عن شركة قاروه العقارية**	**غير تنفيذي**	**المؤهل العلمي:** جامعي **الخبرة العملية:** خبرة عملية تتجاوز 23 عاماً في القطاع الخاص، تنوعت في العديد من المجالات بما في ذلك تطوير الأعمال والتخطيط الإستراتيجي، التطوير العقاري.	**27/04/2025**
السيد/ عبد العزيز نادر العيسى **– عضو مجلس الإدارة المستقل**	**مستقل***	**المؤهل العلمي:** ماجستير في إدارة الأعمال **الخبرة العملية:** خبرة 21 عاماً منها 13 عاماً في المجال المالي والمصرفي والمؤسسات المالية والمصرفية، و11 عاماً في الوظائف التنفيذية.	**27/04/2025**
السيد/ محمد حنفي محمود	**أمين السر**	**المؤهل العلمي:** جامعي **الخبرة العملية:** خبرة 24 عاماً في مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، منها 17 عاماً داخل دولة الكويت - بالإدارة القانونية الرئيسية بشركات استثمارية وشركاتها التابعة.	**27/04/2025**

*** أقر عضو مجلس الإدارة المستقل - بأنه يتمتع بضوابط الاستقلالية - الوارد في المادة (2-3) - الفصل الثاني - بالكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما. كما أقر بتوافر المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.**

وفيما يلي نبذة عن اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام **2025**:

اسم العضو / رقم الاجتماع	(1) 15/01/2025	(2) 09/03/2025	(3) 12/03/2025	(4) 26/03/2025	(5) 27/04/2025	(6) 30/04/2025	(7) 13/05/2025	(8) 22/05/2025	(9) 05/08/2025	(10) 11/09/2025	(11) 01/10/2025	(12) 13/10/2025	(13) 06/11/2025	عدد الاجتماعات
السيد/ فيصل علي عبد الوهاب المطوع **رئيس مجلس الإدارة- ممثلاً عن شركة فيصل علي المطوع وأولاده للتجارة العامة والمقاولات**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	13
السيد/ محمد حمد عبد العزيز المطوع **نائب رئيس مجلس الإدارة**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	13
السيد/ عبد العزيز نادر عبد الحميد العيسى **عضو مجلس إدارة مستقل**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	13
السيد/ يوسف محمد يوسف بن عيسى **عضو مجلس إدارة - والرئيس التنفيذي**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	13
السيد/ فواز علي عبدالله المطوع **عضو مجلس إدارة- ممثلاً عن شركة قاروه العقارية**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	13

إقرار الضوابط الواجب توافرها في العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة:

اقــر أنا/ عبدالعزيز نادر عبدالحميد العيسى - كويتي الجنسية – بطاقة مدنية رقم (281082300675)، عضو مجلس الإدارة المستقل - لدى شركة بيان للاستثمار القابضة (ش.ك.م) عامة - بأنني:

1. أتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد بالمادة (2-3) بالفصل الثاني - من الكتاب الخامس عشــر "حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.
2. تتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهار ات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.
3. لم يصــدر ضــدي حكم قضــائي نهائي في جريمة مخلة بالشــرف أو بالأمانة أو منعلقة بغســل الأموال وتمويل الإرهاب أو جرائم أسواق المال أو جرائم فساد.
4. لم يسبق عزلي من منصبي أو من وظيفتي بقرار تأديبي صادر من جهة رقابية أو بموجب حكم قضائي نهائي.
5. حسن السمعة والسلوك.
6. لم يشهر إفلاسي أو صدر ضدي قرار بالحبس وفاء لدين.

اسم عضو مجلس الإدارة المستقل: عبدالعزيز نادر عبدالحميد العيسى

التوقيع:

موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:

يتم دعوة أعضاء مجلس الإدارة – من قبل رئيس مجلس الإدارة – لحضور الاجتماع، موضحاً بالدعوة، مكان وتاريخ وموعد الاجتماع، ويتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس وكافة الوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من اجتماعات المجلس - وتستثنى من ذلك الاجتماعات الطارئة.

بعد المناقشات والمداولات وتدوين عمليات التصويت التي تمت (إن وجدت) خلال الجلسة، يقوم أمين سر المجلس بإعداد محضر الجلسة والتوقيع عليه، وتزويد جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بالمحضر للمراجعة والتوقيع.

يقوم أمين سر مجلس الإدارة - بحفظ محضر الاجتماع بالمكان المُخصص لذلك، مرفقاً به جميع التقارير التي ترفع من وإلى المجلس وكافة المستندات ذات الصلة.

يتوافر لدى أمانة السر سجل خاص، تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبيناً به مكان الاجتماع، وتاريخه، وساعة بدايته، ونهايته.

من خلال نافذة المعلومات الإلكترونية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة الموجودة على الموقع الإلكتروني للشركة يستطيع جميع أعضاء المجلس الاطلاع على السجل في أي وقت، بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

ويحتوي السجل على ما يلي بحد أدنى:

- محاضر اجتماعات المجلس بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع.
- مكان الاجتماع، وتاريخه، وساعة بدايته، ونهايته، ونصاب الاجتماع.
- جدول الأعمال والمستندات ذات الصلة.

نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية:

يتوافر لدى شركة بيان للاستثمار القابضة هيكل تنظيمي معتمد من مجلس الإدارة، يبين التحديد السليم للسلطات والمسؤوليات والفصل التام في المهام والصلاحيات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتم تحديث هذا الهيكل بصورة منتظمة مع أية تعديلات وظيفية أو متطلبات رقابية مستحدثة.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأداء مهامهم بصورة فعالة تبعاً للمسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في لائحة اختصاص مجلس الإدارة المعتمدة، والنظام الأساسي للشركة، وبما يتوافق مع الواجبات والمسؤوليات الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، واللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

يقوم مجلس الإدارة بإعطاء اللجان المُنبثقة عنه وهي (لجنة التدقيق – لجنة إدارة المخاطر – لجنة الترشيحات والمكافآت)، بعض الصلاحيات اللازمة لأداء عمل هذه اللجان، وبما يتوافق مع متطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

قام مجلس الإدارة بتحديد السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية، على نحو محدد بالمهام الوظيفية والمسؤوليات المطلوب أداؤها منهم، وبما يتوافق مع سياسات الشركة والتوصيف الوظيفي المعتمد من مجلس الإدارة.

إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2025:

بالإضافة إلى دور مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة، بالعمل على تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية والسعي الدائم لتعظيم أرباح الشركة والمحافظة على حقوق المساهمين. تخلص إنجازات مجلس الإدارة خلال هذا العام على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة السنوي، وقد اجتمع مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2025 عدد (13) اجتماع، وخلال تلك الاجتماعات قد تم اتخاذ العديد من القرارات **أهمها ما يلي:**

- اعتماد الموازنة التقديرية للشركة للعام 2025.
- التأكد من استيفاء أعضاء مجلس الإدارة ووظيفة الرئيس التنفيذي والوظائف التي تتبعه مباشرة في الهيكل التنظيمي للشركة للشروط الخاصة بمعايير النزاهة والسلامة المالية.
- اعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية للشركة.
- توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024، على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار عدد 6,870,660 سهماً جديداً بنسبة 3% من رأس المال المُصرح به والمصدر والمدفوع، توزع على مساهمي الشركة بواقع عدد (3) أسهم عن كل مائة سهم، بواقع مبلغ وقدره 687,066 د.ك.
- وافق مجلس الإدارة على صرف مكافأة تشجيعية لكافة موظفي الشركة، بإجمالي مبلغ 20,300 د.ك.
- تشكيل مجلس الإدارة لثلاث سنوات قادمة.
- تشكيل اللجان المنبثقة من المجلس (لجنة التدقيق – لجنة إدارة المخاطر – لجنة الترشيحات والمكافآت)، لثلاث سنوات قادمة، ومراجعة وتحديث واعتماد لوائح اختصاص اللجان.
- مناقشة وضع استثمارات الشركة وأنشطتها داخل دولة الكويت وخارجها واعتمادها.
- الاطلاع على تقرير مراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي للشركة عن الثلاث سنوات (2022 - 2024) المُعد من مكتب الأستاذة/ فاطمة صقر الرشود "محاسبون قانونيون ومستشارون" واعتماده.
- مراجعة التقارير المرسلة من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومناقشة ما ورد بها.
- الموافقة على استراتيجية الاستثمار والخطة الاستثمارية للشركة للأعوام 2025 ، 2026 ، 2027، واعتمادها.
- اعتماد مراجعة وتحديث التعديلات على بعض السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية للشركة.
- اعتماد نظم التقارير المتكاملة للشركة الصادرة عن فترة الثلاث سنوات (2025 -2027) – مدة عضوية مجلس الإدارة.
- مراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة بالشركة واعتمادها.
- اعتماد تعديل التوصيف الوظيفي لمجلس الإدارة.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية:

قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجان مُتخصصة ومنبثقة عنه وتتمتع بالاستقلالية ووضع مواثيقها وتحديد صلاحيتها ومسؤولياتها وتسمية أعضائها – وذلك على النحو التالي:

1- لجنة الترشيحات والمكافآت:

مهام وإنجازات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2025:

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بالمهام والمسؤوليات الواردة والمناطة إليها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، وسياسات وإجراءات لجنة الترشيحات والمكافآت، ولائحة اختصاص اللجنة – **وذلك على النحو التالي:**

1- الاطلاع على طلبات السادة المتقدمين للترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة للدورة الجديدة (2025 - 2027) والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.

2- التأكد من استيفاء أعضاء مجلس الادارة ووظيفة الرئيس التنفيذي والوظائف التي تتبعه مباشرة في الهيكل التنظيمي للشركة للشروط الخاصة بمعايير النزاهة والسلامة المالية، تنفيذاً لمتطلبات هيئة أسواق المال، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.

3- التوصية لمجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2024.

4- إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء، كما في 31/12/2024، تنفيذاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما واعتماده.

5- الموافقة على صرف مكافأة تشجيعية لكافة موظفي الشركة بإجمالي مبلغ 20,300 د.ك والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

6- مراجعة وتعديل التوصيف الوظيفي لمجلس ادارة شركة بيان للاستثمار القابضة، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.

7- مراجعة سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.

8- مراجعة سياسات وإجراءات الترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بتاريخ 30/04/2025، ولمدة ثلاث سنوات وتسمية أعضاء اللجنة.

أعضاء اللجنة:

- السيد/ فيصل علي المطوع - رئيس اللجنة
- السيد/ محمد حمد عبد العزيز المطوع - عضو اللجنة
- السيد/ عبدالعزيز نادر العيسى - عضو اللجنة

اجتمعت اللجنة عدد (4) أربع مرات خلال العام 2025.

2- لجنة التدقيق:

مهام وإنجازات لجنة التدقيق خلال عام 2025:

قامت لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات الواردة والمنوطة إليها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، ولائحة اختصاص اللجنة – **وذلك على النحو التالي:**

1- مراجعة التقارير الدورية لأعمال إدارة التدقيق الداخلي على إدارات الشركة المختلفة.

2- اعتماد خطة إدارة التدقيق الداخلي للشركة للعام 2025.

3- مراجعة الموازنة التقديرية للشركة للعام 2025، والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

4- مراجعة وتعديل "دليل سياسات وإجراءات إدارة المحاسبة" والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

5- مراجعة وتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية للشركة والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

6- تقييم أداء مسؤول إدارة التدقيق الداخلي عن الفترة المنتهية في 31/12/2024.

7- الاطلاع على تقرير أداء لجنة التدقيق عن العام المالي المنتهي في 31/12/2024 واعتماده والتوصية لمجلس الإدارة بتلاوته في الجمعية العامة العادية للشركة.

8- مراجعة تقرير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة للعام المنتهي في 31/12/2024، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.

9- مراجعة مسودة البيانات المالية المُجمعة للشركة الصادرة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024، ومسودات البيانات المالية المرحلية للربع الأول والثاني والثالث من العام 2025 والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

10- التوصية لمجلس الإدارة بإعادة تعيين السيد/ نايف مساعد البزيع - كمراقب حسابات الشركة الخارجي للسنة المالية التي ستنتهي في 31/12/2025.

11- مراجعة نتائج تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024، المُعد من قبل مكتب جرانت ثورنتون - القطامي والعيبان وشركاهم والموافقة عليه.

12- مراجعة نتائج تقرير تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي للشركة عن الثلاث سنوات (2022 - 2024) المُعد من مكتب الأستاذة/ فاطمة صقر الرشود "محاسبون قانونيون ومستشارون" والموافقة عليه.

13- مراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة بالشركة، وتعديل سياسات وإجراءات الإفصاح والشفافية، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.

14- التأكد من الاستقلالية الفنية التامة لإدارة التدقيق الداخلي للشركة.

15- الاطلاع على تقرير التفتيش الميداني الذي تم إجراؤه على الشركة خلال الفترة من 24/08/2025 إلى 11/09/2025، من هيئة أسواق المال، ومسودة الرد والمستندات المزمع تقديمها إلى الهيئة في تلك الملاحظات، والتوصية لمجلس الإدارة للإحاطة والاعتماد.

16- الاطلاع على كتاب هيئة أسواق المال المؤرخ 16/11/2025، بشأن نتائج التفتيش الميداني للشركة.

17- مناقشة خطة تدقيق مراقب الحسابات الخارجي للشركة - للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق بتاريخ 30/04/2025، لمدة ثلاث سنوات وتسمية أعضاء اللجنة.

أعضاء اللجنة:

- السيد/ محمد حمد عبدالعزيز المطوع - رئيس اللجنة.
- السيد/ فواز علي عبدالله المطوع - عضو اللجنة.
- السيد/ عبد العزيز نادر العيسى - عضو اللجنة.

اجتمعت اللجنة عدد (11) احدى عشر مرة خلال العام 2025.

3- لجنة إدارة المخاطر:

مهام وإنجازات لجنة إدارة المخاطر خلال العام 2025:

قامت لجنة إدارة المخاطر بالمهام والمسؤوليات الواردة والمنوطة إليها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، ولائحة اختصاص اللجنة – وذلك على النحو التالي:

1- تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر للعام 2024.
2- اعتماد خطة إدارة المخاطر للعام 2025.
3- تحديث سجل مخاطر الشركة، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده.
4- مناقشة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
5- مناقشة المخاطر المُحتملة الناشئة عن التوترات التجارية والأحداث الجيوسياسية ومدى تأثيرها على أداء الشركة وشركاتها التابعة.
6- مراجعة التعديلات المقترحة على "دليل سياسات وإجراءات استثمارات الشركة"، والتوصية لمجلس الإدارة للموافقة والاعتماد.
7- الموافقة على تعديل "مصفوفة صلاحيات استثمارات الشركة (Investment Trading & Core Authority Matrix)"، والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.
8- الموافقة على تعديل "دليل سياسات وإجراءات إدارة المخاطر"، والتوصية لمجلس الإدارة بالاعتماد.
9- مراجعة وتحديث نزعة الشركة للمخاطر والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة والاعتماد.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر بتاريخ 30/04/2025 لمدة ثلاث سنوات، وتسمية أعضاء اللجنة.

أعضاء اللجنة:

- السيد/ فواز علي عبدالله المطوع - رئيس اللجنة.
- السيد/ يوسف محمد يوسف بن عيسى - عضو اللجنة.
- السيد/ عبدالعزيز نادر العيسى - عضو اللجنة.

اجتمعت اللجنة عدد (6) ست مرات خلال عام 2025.

موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب:

يتوفر على البوابة الإلكترونية للشركة نافذة خاصة بأعضاء مجلس الإدارة تحتوي على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المُنبثقة عنه وجميع الوثائق والمستندات ذات الصلة، مما عزز من تفاعل الأعضاء وساهم في تدعيم قراراتهم في المجلس، كما يعمل أمين سر مجلس الإدارة بدوره كحلقة وصل بين جميع الأعضاء والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإيصال جدول الأعمال والمستندات ذات الصلة والتي يتم إرسالها للأعضاء في المواعيد المُحددة. وترتكز سياسات وقواعد دليل الحوكمة على مبدئي الشفافية والمسؤولية والتي تشهد على التزام الشركة بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

عقب انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 27/04/2025، وانتخاب مجلس إدارة جديد، باشر المجلس مهامه، وبموجب محضر الاجتماع المؤرخ في 30/04/2025، قرر تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، تتألف من ثلاثة أعضاء.

وقد راعى المجلس متطلبات تشكيل اللجنة، حيث تم اختيار رئيس اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأحد أعضائها عضو مستقل، وقام مجلس الإدارة باعتماد لائحة اختصاص اللجنة التي تضمنت مدة عمل اللجنة، ومهامها وصلاحياتها، ومسؤوليتها، التي تتلخص **في الاتي:**

1. التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة.
3. استقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية حسب الحاجة، ودراسة ومراجعة تلك الطلبات.
4. تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة المكافآت الثابتة، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء، وشريحة المكافآت في شكل أسهم، وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.
5. وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
6. التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
7. إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أياً كانت طبيعتها ومسماها، في صورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركة أو الشركات التابعة وذلك وفقاً للقاعدة الثالثة (اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) من الملحق رقم (2) من الكتاب الخامس عشر - من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء كما في 31/12/2025:

1- ملخص سياسة المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء:

- قامت الشركة بوضع سياسة واضحة لمنح المكافآت، تشمل تحديد المكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وبما لا يتعارض مع نصوص قانون الشركات ولائحته التنفيذية.
- يبيّن النظام الأساسي للشركة طريقة تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- تحدد مكافأة عضو مجلس الإدارة المُستقل من قبل الجمعية العامة.
- السقف الأعلى المطبق لمجموع مكافآت المجلس **كالآتي:**
  - لا يجوز تقدير مجموع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بأكثر من 10% من صافي الربح بعد استنزال الاستهلاك، والاحتياطيات، وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين أو أي نسبة أعلى ينص عليها عقد الشركة (صافي الربح المعدّل).

- يجوز توزيع مكافأة سنوية لا تزيد عن 6000 دينار كويتي (فقط ستة آلاف دينار كويتي لا غير) لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء هذا المجلس من تاريخ تأسيس الشركة لحين تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتوزيع المكافآت، وفقا للنسب التي نصت عليها الفقرة السابقة.

- يحق بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة استثناء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأعلى للمكافآت المذكورة أعلاه.

- يتم منح مكافآت إضافية لرئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس نظير واجباتهم الإضافية. ويمكن منح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت إضافية نظير خدمتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- تعرض مبالغ المكافآت الثابتة والمكافآت الإضافية والمنافع والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة للسنة المالية الحالية، أيا كانت طبيعتها ومسماها، في اجتماع الجمعية العامة للشركة للموافقة عليها.

- يجوز لأعضاء مجلس الإدارة ممن تم إسناد مهام خاصة لهم، من الحصول على مكافآت منفصلة شرط الحصول على موافقة مسبقة في اجتماع الجمعية العامة للشركة.

- المكافآت الثابتة للإدارة التنفيذية تعتمد على الأدوار والمسؤوليات المسندة إليهم وبناءً على هيكل الرواتب المعتمد والدرجة الوظيفية، ولا يتم منح أعضاء الإدارة التنفيذية مكافآت متغيرة لأداء أقل من الحد الأدنى المستهدف تحقيقه، ويتم وضع مزايا متعلقة بالتأمين الصحي وكذلك تأمين على الحياة أو الإعاقة، وكذلك وضع خطة للمزايا المتعلقة بمستحقات نهاية الخدمة ومستحقات التقاعد القانونية، وذلك وفقاً لما جاء في قانون العمل الكويتي، وتعتمد الزيادة في الراتب و/أو الترقية بشكل صارم على نتائج تقييم الأداء، والخبرة والكفاءة للمدير التنفيذي، ولا تعتمد على معايير موضوعية أو شخصية أو غير رسمية أخرى، ويجب موافقة مجلس الإدارة على جميع الترقيات وزيادات الرواتب.

2- المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء:

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة كما في 2025/12/31							
إجمالي عدد الأعضاء	المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم				المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة			
	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	
	تأمين صحي	مكافأة سنوية	مكافأة لجان	تأمين صحي	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	مكافأة سنوية	مكافأة لجان
5	لا يوجد	20,000	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

إجمالي المكافآت والمزايا الممنوحة لخمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى مكافآت، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي أو من يقوم مقامهم إن لم يكونا من ضمنهم – كما في 2025/12/31													
	المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم							المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة					
إجمالي عدد المناصب التنفيذية	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)						المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)					المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)
	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمين صحي	تذاكر سنوية	بدل سكن	بدل مواصلات	بدل تعليم الأبناء	مكافأة سنوية	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمين صحي	تذاكر سنوية	بدل سكن	بدل مواصلات	بدل تعليم الأبناء	مكافأة سنوية
6	164,280/-	3,232/-	10,103/-	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	13,690/-	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

3- انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من مجلس الإدارة:

لا توجد أي انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المُعتمدة من مجلس الإدارة.

التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة:

التزاما من مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة بتطبيق الحوكمة الرشيدة وعملا بمبدأ الشفافية، يقدم مجلس إدارة الشركة تعهد كتابي بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية ضمن التقرير السنوي لمساهمين الشركة.

كما يتم تقديم تعهدات كتابية لمجلس الإدارة من قبل الإدارة التنفيذية على صحة وسلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة وإنه قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة المالية الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق الداخلي:

عقب انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 27/04/2025، وانتخاب مجلس إدارة جديد، باشر المجلس مهامه، وبموجب محضر الاجتماع المؤرخ في 30/04/2025، قرر تشكيل لجنة التدقيق، تتألف من ثلاثة أعضاء.

وقد راعى المجلس متطلبات تشكيل اللجنة، حيث لم يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة أو أي من الأعضاء التنفيذيين، وأحد أعضائها عضو مستقل، كما شملت في تشكيلها عضواً يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وقام مجلس الإدارة باعتماد لائحة اختصاص اللجنة التي تضمنت مدة عمل اللجنة، ومهامها وصلاحياتها، ومسؤوليتها وكيفية الرقابة عليها من قبل مجلس الإدارة.

مدى وجود/ عدم وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة:

لا يوجد أي حالة تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2025.

التأكيد على استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي:

تم إعادة تعيين السيد/ نايف مساعد بزيع الياسين - RSM البزيع وشركاهم لتدقيق الحسابات - كمراقب حسابات للشركة للسنة المالية التي تنتهي في 31/12/2025، من قبل الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ 27/04/2025، بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وتوصية من لجنة التدقيق، وهو ضمن مراقبي الحسابات المُقيدين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال، وتطلع اللجنة بصورة سنوية على المعايير التي تكفل استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها، وعدم قيامه بتقديم خدمات إضافية إلى الشركة قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية، مع مراعاة المدة اللازمة لتغيير مراقب الحسابات وفق متطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة / مكتب / وحدة مستقلة لإدارة المخاطر:

تحرص شركة بيان للاستثمار القابضة على وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، تعمل بشكل أساسي على قياس ومتابعة والحد من كافة أنواع المخاطر التي تواجه الشركة. وقد وضعت الشركة أنظمة وإجراءات فعّالة لإدارة المخاطر لتُمكّنها من أداء مهامها الرئيسية بشكل مستمر، مع إخضاع هذه الأنظمة والإجراءات للمراجعة الدورية وتحديثها كلما دعت الحاجة.

وتتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية من خلال تبعيتها المباشرة للجنة إدارة المخاطر، كما يتمتع المسؤول عن الإدارة بالكفاءة المهنية والقدرات الفنية اللازمة، بالإضافة إلى منحه صلاحيات واسعة تمكّنه من أداء مهامه على أكمل وجه، باستثناء السُلطات والصلاحيات المالية أو أي سُلطات أو صلاحيات تؤدي إلى تعارض مع دوره الرقابي.

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر:

عقب انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 27/04/2025، وانتخاب مجلس إدارة جديد، باشر المجلس مهامه، وبموجب محضر الاجتماع المؤرخ في 30/04/2025، قرر تشكيل لجنة لإدارة المخاطر، تتألف من ثلاثة أعضاء.

وقد راعى المجلس متطلبات تشكيل اللجنة الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، حيث تم اختيار رئيس اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع مراعاة ألا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة، وقام مجلس الإدارة باعتماد لائحة اختصاص اللجنة التي تضمنت مدة عمل اللجنة، ومهامها وصلاحياتها، ومسؤوليتها وكيفية الرقابة عليها من قبل مجلس الإدارة.

موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

تقوم لجنة التدقيق في شركة بيان للاستثمار القابضة بالإشراف على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تغطي جميع أنشطة الشركة، بما يضمن الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب، إذ قامت اللجنة خلال العام 2025 بمناقشة واعتماد خطة وأعمال إدارة التدقيق الداخلي وتقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، ومراجعة نتائج تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة المُعد من قبل المدقق الخارجي، كما قامت اللجنة بمراجعة مسودة البيانات المالية المرحلية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة بالشركة ومراجعة بعض سياسات وإجراءات/لوائح نظم الرقابة الداخلية.

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/مكتب/ وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي:

تحرص شركة بيان للاستثمار القابضة على وجود إدارة مستقلة لإدارة التدقيق الداخلي، تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة من خلال تبعيتها للجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة، وقد قام مجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة التدقيق الداخلي للشركة بناءً على ترشيح من لجنة التدقيق.

خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، قامت إدارة التدقيق الداخلي للشركة بمهامها ومسؤولياتها كما حددها مجلس إدارة الشركة، حيث قامت بإعداد الخطط اللازمة لتنفيذ مهام التدقيق الداخلي، وإعداد تقارير المراجعة لنظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة واعتمادها من لجنة التدقيق

موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية:

حرص مجلس الإدارة على تحفيز الممارسات السليمة في الشركة والسلوك الأخلاقي لحماية المصالح طويلة المدى للأطراف المشاركة، وذلك من خلال وضع المعايير والمحددات التي ترسخ المفاهيم والقيم الأخلاقية للشركة ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من مدى فعاليتها، والتي تمثلت في دليل سياسات وإجراءات قواعد السلوك المهني، وهو ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية التي يتعين على الموظفين الالتزام بها، وسياسة تعارض المصالح للمديرين والمسؤولين التنفيذيين، بما يضمن قيام كل من مجلس الإدارة وجميع الموظفين بأداء المهام المنوطة بهم على أكمل وجه.

كما عملت الشركة على ترسيخ المفاهيم والقيم الأخلاقية من خلال عرض موجز عنها على الموقع الالكتروني للشركة، وخصوصا فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية، الرقابة والمساءلة، والإدارة التنظيمية السليمة.

موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح:

تحرص شركة بيان للاستثمار القابضة على الالتزام بالقواعد المتعلقة بعدم تعارض المصالح الواردة في قانون الشركات وقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، والقوانين ذات الصلة.

وللحد من حالات تعارض المصالح التي قد تنشأ عند تنفيذ الشركة لأعمالها، التزم مجلس إدارة الشركة، والإدارة التنفيذية، والمديرين، والموظفين، بتطبيق ما جاء في دليل سياسات وإجراءات تعارض المصالح والتي اشتملت على أمثلة لتلك الحالات وكيفية معالجتها والتعامل معها. هذا ويحرص رئيس مجلس الإدارة على الإبلاغ عند انعقاد الجمعية العامة للشركة عن أية أعمال أو عقود يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، إن وجدت.

موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة في الشركة والتي تهدف إلى تمكين المساهمين من الحصول على كافة المعلومات والبيانات في الوقت المناسب بمنتهى الشفافية والحيادية - حيث يعتبر الإفصاح الدقيق أحد السمات الأساسية لأساليب متابعة أنشطة الشركة وتقييم أدائها.

لذا وتنفيذاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة الإفصاح والشفافية التي تبين سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية وفقاً لنظام ومتطلبات هيئة أسواق المال الكويتية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية فور توافر المعلومة - والإفصاح عن بياناتها المالية والقرارات الصادرة من مجلس الإدارة وكذلك الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين والجمهور على الفور - كما أن الشركة لديها سجل بالإفصاحات خلال العام والذي يتوافق مع إفصاحات الشركة على موقع البورصة وكذلك موقعها الإلكتروني، ومتاح في جميع الأوقات للاطلاع عليه من قبل أي شخص دون مقابل.

نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء:

يتوافر لدى الشركة سجلاً خاصاً بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتضمن جميع المعلومات الواردة في الإفصاحات، ويتوافر هذا السجل لإطلاع كافة مساهمي الشركة دون رسم أو مقابل وذلك أثناء ساعات العمل الرسمية، ويتم تحديث بيانات هذا السجل بشكل دائم حسب الإفصاحات التي ترد عليها.

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:

تنفيذاً لمتطلبات حوكمة الشركات، انشأت شركة بيان للاستثمار القابضة إدارة تنظم شؤون المستثمرين، وهي مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين لها في الوقت المناسب وبشكل دقيق من خلال الموقع الالكتروني للشركة على سبيل المثال، وقد تم منحها الاستقلالية المناسبة للقيام بأعمالها.

نبذة عن كيفية تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح:

يوجد على الموقع الالكتروني للشركة قسم مخصص للحوكمة يتم تطويره وتحديثه بشكل مستمر، ويتم من خلاله عرض المعلومات والبيانات التي تساعد المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال يتم عرض المعلومات والبيانات والإفصاحات المطلوبة - بعد الإعلان عنها على موقع بورصة الكويت - على الموقع الالكتروني للشركة.

موجز عن تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين:

استمرت مساعي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين وحماية حقوقهم وذلك من خلال شمول النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية على السياسات والإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة، وكذلك إنشاء إدارة خاصة للتعامل مع استفسارات المساهمين الحاليين والمحتملين والتواصل معهم.

كما حرص مجلس الإدارة على توفير المعلومات الجوهرية إلى الجميع دون تمييز من خلال الموقع الالكتروني للشركة، بما يعزز الشفافية ويعكس التزام الشركة بمبادئ الحوكمة.

موجز عن إنشاء سجل خاص يحفظ لدى وكالة المقاصة، وذلك ضمن متطلبات المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين:

يتوافر لدى شركة بيان للاستثمار القابضة سجل خاص بمساهمي الشركة يتم حفظه لدى الشركة الكويتية للمقاصة، يتضمن اسم المساهم وجنسيته ومحل إقامته وعدد الأسهم المملوكة له، ويتم التأشير في هذا السجل بأي تغيير يطرأ على هذه البيانات.

كما يستطيع مساهمي شركة بيان للاستثمار القابضة الاطلاع على سجل المساهمين وفقا للضوابط الرقابية المنظمة لذلك، على أن يتم التعامل مع البيانات الواردة بسجل المساهمين بأقصى درجات الحماية والسرية.

نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة:

يقوم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة لمساهمي الشركة لحضور اجتماعات الجمعية العامة مرفقا بها المستندات اللازمة وفقا للقانون واللوائح المنظمة لذلك، والتي تمكنهم من ممارسة حقوقهم العامة والتصويت على قراراتها.

كما حرصت الشركة على الإفصاح بالبورصة والإعلان في الصحف المحلية وعلى الموقع الالكتروني للشركة عن موعد ومكان انعقاد اجتماع الجمعية وجدول الأعمال بوقت كاف وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.

تتيح الشركة الفرصة لكافة المساهمين أن يمارسوا حق التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، مع إعطاء نفس الحقوق والواجبات للمساهمين سواء كانت بالأصالة أو بالإنابة دون وضع أية عوائق تؤدى إلى حظر التصويت، ويتمتع المساهمون بحقوق التصويت الممنوحة لهم، وبذات المعاملة من قبل الشركة.

فيما يخص التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة – فإنه يتم وفق الآليات التي ينص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وفي إطار ما هو منصوص عليه في قانون الشركات ولائحته التنفيذية، وقانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فضلاً عن توفير نبذة تعريفية عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة والصفة التي يرغب في ترشيح نفسه على أساسها (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل) قبل إجراء التصويت، مما يعطي المساهمين فكرة واضحة عن مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبراتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

كما يتاح لكافة فئات المساهمين فرصة مساءلة مجلس الإدارة عن المهام الموكلة إليهم، وعدم فرض أي رسوم مقابل حضور أية فئة من فئات المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة، أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

في حال تعذر الحصول على الحد الأدنى المطلوب لعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة من خلال انتخابات أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة، فإنه يتم استيفاء العدد المطلوب من خلال استبدال أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين الذين حصلوا على أقل الأصوات بأعضاء مستقلين من خلال عملية انتخاب منفصلة من بين المرشحين غير الفائزين من هذه الفئة، على أن تتم عملية الاستبدال في ذات الاجتماع، وفي حالة ما تم تعيين أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة.

نبذة عن النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:

في إطار ممارسة الشركة للحوكمة الرشيدة، قامت الشركة بوضع سياسات وإجراءات تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح. وقد شملت هذه السياسات ما يلي:

- تعريف أصحاب المصالح.
- الوظائف التي تتعارض مع أصحاب المصالح.
- مسؤولية الشركة اتجاه اصحاب المصالح.
- الضوابط والسياسات المتعلقة بالعلاقات مع أصحاب المصالح (المساهمون والموردون والدائنين والوكلاء ومزودو الخدمات والموظفون).
- آلية تعويض أصحاب المصالح
- آلية التعامل مع شكاوى ونزاعات أصحاب المصالح.

نبذة عن كيفية تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة:

قامت إدارة الشركة بوضع الآليات التي تكفل الاستفادة القصوى من إسهامات أصحاب المصالح وحثهم على المشاركة في متابعة نشاطها، وبما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل، إذ قام مجلس إدارة الشركة بتحديد مسؤوليات الشركة نحو أصحاب المصالح كما وردت في دليل السياسات والإجراءات الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصالح، كما وضع الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى ونزاعات أصحاب المصالح من خلال موظف الشكاوى في الشركة.

موجز عن تطبيق متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر:

اهتمت الشركة بالجوانب التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال ما يلي:

1- اعتماد مجلس الإدارة لدليل سياسات وإجراءات التدريب.
2- اعتماد خطة تدريب دورية شاملة لبرامج ذات صلة بنشاط الشركة.

وقد تم خلال العام عمل دورة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تحت عنوان "حوكمة الشركات – التحديثات على تعليمات هيئة أسواق المال"، بهدف توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحديث معلوماتهم والتأكد من إلمامهم بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحوكمة الشركات، والتعريف بالقواعد والمبادئ السليمة لحوكمة الشركات، وتعليمات الجهات الرقابية الخاصة بالحوكمة، والإفصاح والشفافية، وآخر التحديثات الصادرة من هيئة أسواق المال على الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)، ونبذة عن أبرز المخالفات التي أوقعتها الهيئة.

نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

يتم تقييم أداء مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة واللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بشكل دوري (سنوي) - وهي تعتمد في تقييمها على مؤشرات الأداء الموضوعية (KPI's) من مؤشرات نوعية ومؤشرات كمية، ونموذج تقييم أعضاء مجلس الإدارة – يعبأ من قبل رئيس مجلس الإدارة، ونموذج تقييم مجلس الإدارة – يعبأ من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة، ونموذج تقييم لجان مجلس الإدارة – يعبأ من قبل جميع الأعضاء، يقوم الرئيس التنفيذي للشركة بتقييم الإدارة التنفيذية، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نماذج التقييم المستوفاة ويقيّم أداء الرئيس التنفيذي، وأعضاء مجلس الإدارة ومجلس الإدارة ككل على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة سلفاً، ومن ثم يجمع مجلس الإدارة نتائج التقييمات لرسم خطة عمل مقترحة.

نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء:

قام مجلس إدارة الشركة بوضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء مما يساهم بشكل فعال على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين داخل الشركة ويحفزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة، وذلك من خلال وضع سياسات نظم التقارير المتكاملة ومراجعتها وتطويرها بشكل مستمر أو كلما اقتضت الحاجة، كما تصدر الشركة عدة تقارير دورية (التقرير السنوي – تقرير الحوكمة السنوي – تقرير لجنة التدقيق السنوي)، وغيرها من التقارير التي تتضمن المعلومات بصورة شمولية بهدف مساعدة كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم، ومن ثم تحقيق مصالح المساهمين.

موجز عن وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع:

في إطار التزام شركة بيان للاستثمار القابضة بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ الاستدامة، تحرص الشركة على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية ودمجها مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إطار الحوكمة المعتمد لديها، وبما يحقق التوازن بين أهدافها الاستراتيجية، وحقوق مساهميها، وأصحاب المصلحة، والمجتمع. كما تحرص الشركة على الالتزام بأعلى معايير النزاهة والسلوك المهني والأخلاقي، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، دعمًا لمبادئ التنمية المستدامة وتعزيزًا للأثر الإيجابي لأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وضعت الشركة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحقيق التوازن بين أهداف الشركة والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، ويتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يكفل كفاءة تخصيص الموارد وقياس الأثر وتحقيق الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل، كما قامت الشركة بإعداد خطة لبرامج المسؤولية المجتمعية والممارسات المستدامة لتتوافق مع الظروف المحيطة والمتغيرة.

نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي:

اعتمدت شركة بيان للاستثمار القابضة خلال العام 2025 برنامج متكامل للمسؤولية الاجتماعية والممارسات المستدامة. صُمّمت الأنشطة والسياسات بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والثقافي للمجتمع المحلي ومع المتغيرات البيئية المحيطة، بهدف تقديم قيمة مضافة وترك أثر إيجابي في المجتمع. حيث تركّزت أنشطة الشركة خلال عام 2025 على مبادرات داخلية وخارجية مستدامة وبرامج توعوية خاصة تشمل: المحافظة على الصحة الجيدة والرفاه، العمل المناخي، الاستهلاك المسؤول، والقضاء على الجوع، بالإضافة إلى نشر السلام والعدل - وهي أهداف اعتمدتها الشركة للمساهمة في بث الوعي المجتمعي المستدام.



فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

- اضغط هنا للاطلاع على تقرير المسؤولية الاجتماعية والممارسات المستدامة أو إمسح الرمز

البيانات المالية

المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين ب "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025، وكذلك البيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" الوارد ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين) حسبما ينطبق على أعمال تدقيق البيانات المالية المجمعة للمنشآت ذات المصلحة العامة، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسًا لرأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. لقد تم التعرف على الأمر التالي والذي يعتبر من أمور التدقيق الهامة التي وجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نسبة 64% من مجموع الموجودات لدى المجموعة. إن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لدى المجموعة يتضمن قيام الإدارة بإصدار الأحكام واستخدام الافتراضات والتقديرات السائدة بصورة كبيرة بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المستوى الثاني من أسس القيمة العادلة. إن الأحكام الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة لتقييم استثمارات المجموعة في الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة تتضمن تحديد مضاعفات السعر مقابل القيمة الدفترية من الشركات المقارنة، بما في ذلك تطبيق خصومات لضعف السيولة في حالات معينة. نتيجة لعدم التأكد من هذه التقديرات وحجمها، فإن هذا الأمر يعتبر من أمور التدقيق الهامة. كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها على أساس العينة، قمنا باختبار القيمة العادلة للمستوى الأول من خلال مقارنة القيمة العادلة المطبقة من قبل المجموعة بالبيانات المعلنة المتاحة في السوق. بالنسبة لتقييمات المستوى الثاني، فقد قمنا باختبار النماذج والافتراضات المستخدمة من قبل الادارة على أساس العينة وقمنا بالتحقق من البيانات الاساسية المستخدمة في أعمال التقييم، قدر الامكان، مقابل المصادر المستقلة والبيانات المتاحة خارجيا في السوق لغرض تقييم مدى صلة البيانات بالتقييم واكتمالها ودقتها. وقمنا أيضاً بالتحقق من الاحكام والافتراضات الجوهرية المطبقة على نموذج التقييم، بما في ذلك الخصومات لعدم قابلية التسويق. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات كما هو مبين في الايضاحات رقم 2 (ج)، (6) و (23) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. ان كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة و استشارات لها وضعها القانوني المستقل.ان شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلا.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أجزاء التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى المرفقة به كما أننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ مراقب الحسابات، أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولاعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو التحفظ في رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإفصاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، المراجعة والإشراف على أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض عملية التدقيق للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو في مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا وعلى حد علمنا واعتقادنا، فإنه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
26 مارس 2026

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2025	2024
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**1,823,389**	3,668,808
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	23	**1,741,802**	504,568
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	4	**1,168,838**	400,946
مخزون	5	**572,846**	383,173
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	**9,897,734**	9,454,748
ممتلكات وعقارات ومعدات	7	**271,321**	332,945
موجودات غير ملموسة		**6,833**	8,831
مجموع الموجودات		**15,482,763**	14,754,019
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
قرض لأجل	8	-	600,000
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	9	**1,213,991**	890,990
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	10	**294,938**	283,782
مجموع المطلوبات		**1,508,929**	1,774,772
حقوق الملكية:			
رأس المال	11 ، 20	**23,589,266**	22,902,200
أسهم خزانة	12	**(3,469,655)**	(3,469,655)
احتياطي إجباري	13	**277,746**	150,842
احتياطي اختياري	14	**3,469,655**	3,469,655
احتياطي القيمة العادلة		**(7,682,566)**	(7,325,332)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(4,049,894)**	(4,061,464)
أرباح مرحلة		**1,869,001**	1,347,929
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**14,003,553**	13,014,175
الحصص غير المسيطرة		**(29,719)**	(34,928)
مجموع حقوق الملكية		**13,973,834**	12,979,247
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**15,482,763**	14,754,019

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة ش.م.ك. Bayan Investment Holding Co.

فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2025	2024
الإيرادات:			
صافي أرباح الاستثمار في موجودات مالية	15	**1,085,744**	2,290,278
صافي إيرادات المبيعات		**831,802**	282,105
إيرادات فوائد		**110,985**	147,597
إيرادات أخرى		**1,375**	15,305
ربح من فروقات عملات أجنبية		**22,165**	15,691
		2,052,071	2,750,976
المصاريف والأعباء الأخرى:			
مصاريف عمومية وإدارية	16	**740,737**	644,291
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	4	**-**	68,521
أعباء تمويلية		**38,166**	79,880
		778,903	792,692
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وحصة الزكاة، وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**1,273,168**	1,958,284
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	17	**(13,959)**	(13,576)
حصة الزكاة		**(9,021)**	(18,909)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(31,241)**	(41,619)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	20	**(20,000)**	-
ربح السنة		**1,198,947**	1,884,180
الخاص بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**1,194,814**	1,884,036
الحصص غير المسيطرة		**4,133**	144
ربح السنة		**1,198,947**	1,884,180
		فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة:			
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	18	**5.489**	8.655

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2025	2024
ربح السنة	**1,198,947**	1,884,180
الخسارة الشاملة الأخرى:		
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر		
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**12,646**	(593,459)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر		
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(196,612)**	(1,293,352)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(183,966)**	(1,886,811)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	**1,014,981**	(2,631)
الخاص بـ:		
مساهمي الشركة الأم	**1,009,772**	1,030
الحصص غير المسيطرة	**5,209**	(3,661)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	**1,014,981**	(2,631)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	22,902,200	(3,469,655)	-	3,469,655	(6,049,829)	(3,471,810)	(449,719)	12,930,842	(31,267)	12,899,575
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	150,842	-	-	-	(150,842)	-	-	-
صافي الربح المحول من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	17,849	-	64,454	82,303	-	82,303
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(1,293,352)	(589,654)	1,884,036	1,030	(3,661)	(2,631)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	22,902,200	(3,469,655)	150,842	3,469,655	(7,325,332)	(4,061,464)	1,347,929	13,014,175	(34,928)	12,979,247
أسهم منحة (إيضاح 20)	687,066	-	-	-	-	-	(687,066)	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	126,904	-	-	-	(126,904)	-	-	-
صافي الربح المحول إلى الأرباح المرحلة نتيجة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(160,622)	-	140,228	(20,394)	-	(20,394)
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(196,612)	11,570	1,194,814	1,009,772	5,209	1,014,981
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**23,589,266**	**(3,469,655)**	**277,746**	**3,469,655**	**(7,682,566)**	**(4,049,894)**	**1,869,001**	**14,003,553**	**(29,719)**	**13,973,834**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2024	2025	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
1,958,284	1,273,168	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وحصة الزكاة، وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		تسويات:
(2,290,278)	(1,085,744)	صافي أرباح الاستثمار في موجودات مالية
(147,597)	(110,985)	إيرادات فوائد
68,521	-	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
5,177	-	مخصص مطالبات
85,121	82,998	استهلاك وإطفاء
29,014	24,656	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
79,880	38,166	أعباء تمويلية
(15,691)	(22,165)	ربح من فروقات عملات أجنبية
(227,569)	200,094	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
140,959	(219,510)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
3,074	(189,673)	مخزون
(436,828)	347,907	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(520,364)	138,818	التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
-	(13,500)	المدفوع من مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(156,708)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
-	(13,576)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(677,072)	111,742	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(2,598,761)	(10,030,317)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,017,706	9,104,985	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,464,763)	(2,755,851)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,795,798	2,095,859	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(8,112)	(15,280)	إضافات على ممتلكات وعقارات ومعدات
(10,000)	-	المدفوع لموجودات غير ملموسة
360,765	259,952	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
147,597	76,493	إيرادات فوائد مستلمة
1,240,230	(1,264,159)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
1,681,003	1,400,000	صافي الحركة على نقد محتجز لدى محفظة
-	(1,400,000)	صافي الحركة على وديعة لأجل
(600,000)	(600,000)	المدفوع لقرض لأجل
(73,080)	(73,366)	دفعات إيجار
(1,832)	(1,596)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
(65,730)	(26,590)	أعباء تمويلية مدفوعة
940,361	(701,552)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
1,503,519	(1,853,969)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
215	8,550	تأثير ترجمة عملات أجنبية على النقد والنقد المعادل
765,074	2,268,808	نقد ونقد معادل كما في بداية السنة (إيضاح 3)
2,268,808	423,389	نقد ونقد معادل كما في نهاية السنة (إيضاح 3)
		الحركات والمعاملات غير النقدية الهامة:
(324,680)	-	إضافات على موجودات حق الاستخدام "ممتلكات وعقارات ومعدات"
324,680	-	إضافات على التزامات عقود الإيجار "دائنون وأرصدة دائنة أخرى" (إيضاح 9)
-	-	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1. تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) (سابقاً شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)) ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو1997 وآخر تعديلاته بتاريخ 18 مايو 2025 (إيضاح 20). إن الشركة الأم هي شركة مدرجة في بورصة الكويت. تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي:

- الاستثمار في أسهم أو حصص أو وحدات استثمار في شركات أو صناديق كويتية أو أجنبية، وتأسيس وإدارة الشركات التابعة أو تملك حصص في شركات كويتية أو أجنبية وإقراضها وكفالتها لدى الغير لحساب الشركة الأم.
- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها الشركة الأم وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهمًا أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة الأم في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، سواء في داخل الكويت أو خارجها.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية واستثمارية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة لحساب الشركة الأم.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم – قطعة 12 – مبنى 21 – وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة، 35151 - دولة الكويت.

إن الشركة الأم وشركتها التابعة يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة.

إن الشركة الأم خاضعة لأنظمة وإشراف هيئة أسواق المال كشركة مدرجة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة الشركة الأم بتاريخ 26 مارس 2026. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ) أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية المادية في إيضاح رقم 2(ش). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المدققة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

أعدت المجموعة البيانات المالية المجمعة على أساس الاستمرار في النشاط وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

التعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات على المعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2025 وبيانها كالتالي:

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)

تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف عند عدم قابليتها.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

لم يكن لتطبيق التعديل المذكور أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديدة فيما يتعلق بـ:

- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية.
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن المجموعة حاليًا بصدد تقييم تأثير التعديلات الجديدة المذكورة أعلاه على بياناتها المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) - الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد رقم (19) متطلبات الإفصاح التي يمكن للشركة التابعة المؤهلة تطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027. إن هذا المعيار لا يتوقع أن يكون له تأثير على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن المجموعة بصدد تقدير التأثير المحتمل على بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

التحويل إلى عملة عرض ذات تضخم مرتفع (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)
توضح التعديلات الطريقة التي يجب على الشركات اتباعها عند تحويل بياناتها المالية من عملة غير مرتفعة التضخم إلى عملة ذات تضخم مرتفع.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي مع مراعاة أحكام انتقالية محددة. يتم تطبيق هذا التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن المجموعة بصدد تقدير التأثير المحتمل على بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

ب) أسس التجميع
تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة):

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2025	2024
شركة أركان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل، شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م).	دولة الكويت	قابضة	**99.150**	99.150

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون المجموعة:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- معرضة للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملّك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها.

تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار عند تقييم مدى كفاية حقوق التصويت الخاصة بها في الشركة المستثمر فيها لمنحها السلطة عليها، بما في ذلك:
- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها ذات الصلة في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج) الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم مقاصاة الأدوات المالية عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم للمقاصاة وتنوي السداد إما بالصافي أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والأرصدة لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينون والأرصدة المدينة الأخرى، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، قرض لأجل، والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى.

(أ) الموجودات المالية

1- الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2- تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارتها لمجموعة موجوداتها المالية لتحقيق أهدافها وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

3- فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات دين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها الدفعات المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والأرصدة لدى البنوك والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية تلك لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

تصنف المجموعة استثماراتها في أدوات الملكية المدرجة وغير المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، الأرباح الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة استثماراتها في أدوات الملكية المدرجة ضمن بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

4- إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لا يتم الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها في الموجودات المالية.

5- انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أدوات الملكية.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلية الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن تقوم بتقييم الانخفاض في القيمة على أساس مجمع. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان للمجموعة، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

(ب) المطلوبات المالية

1- الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف المبدئي بجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض، والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

2- فئات قياس المطلوبات المالية

مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

i) الدائنون

يتمثل الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول). وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

ii)الاقتراض

يتم إدراج القروض مبدئيا بالقيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة للمعاملة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة للحصول على القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

3- إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بها أو إلغائها أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام والاعتراف بالتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

(ج) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتسييل الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د) مخزون

يقيم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن التكلفة المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية.

يتم تحديد تكلفة المخزون وفقاً لما يلي:
- مخزون المواد الخام وقطع الغيار على أساس المتوسط المرجح.
- في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية.
- الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ) ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحة للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد الإيجار المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم إطفاء موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

لا يتم استهلاك أراضي ملك الحر. يتم احتساب الاستهلاك والإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

فئة الموجودات	سنوات
موجودات حق الاستخدام (مكاتب)	5
مباني	20
آلات ومعدات	10 – 5
سيارات	5
أثاث وأجهزة حاسب آلي	5 – 3

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. بعد الاكتمال تحول الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات. يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

و) موجودات غير ملموسة

عند الاعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند استبعاد الموجودات.

تتمثل الموجودات غير الملموسة في برامج حاسب آلي تم إطفائها على مدار 5 سنوات.

ز) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسائر من الانخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب ويجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ط) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية ويتم تعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي) التزامات عقود إيجار

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد الإيجار بمطلوبات الإيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار المقرر سدادها خلال فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة ودفعات عقد الإيجار المتغيرة تعتمد على مؤشر أو نسبة وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد الإيجار. يتم الاعتراف بدفعات عقد الإيجار المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو نسبة كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد الإيجار لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجار ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود إيجار موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

ك) رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ل) توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإدارة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم. حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فان الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

م) أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة المرجحة للأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة".

ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار، ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ن) معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. إن متخذ القرار التشغيلي الرئيسي هو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

س) إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد – إن الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المنشأة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء المنشأة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المنشأة بالأداء.
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه.
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

تنشأ مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

(1) مبيعات بضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق الإيرادات من بيع البضائع عند قيام المجموعة بتحويل السيطرة على البضائع للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة جوهرية، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول. يتم تحويل إيرادات المجموعة من بيع بضاعة في وقت محدد.

إن صافي إيرادات مبيعات المجموعة ناتجة من أنشطتها في القطاع الصناعي في جمهورية مصر العربية ويتم تحويلها في وقت محدد.

(2) إيرادات أخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ع) تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام للغرض المقصود أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف على الموجودات المستوفاة للشروط يتم خصمها من تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

ف) العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "احتياطي القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج أعمال الشركات التابعة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج فروق سعر صرف العملات الأجنبية الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ص) ضريبة دعم العمالة الوطنية
يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد استبعاد توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ق) حصة الزكاة
يتم إحتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ر) الأحداث المحتملة
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ش) الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية المادية
تقوم المجموعة بإبداء الآراء وعمل التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(1) تحقق الإيرادات
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم 2(س) يتطلب آراء هامة.

(2) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(3) تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء أصل مالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالتكلفة المطفأة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم 2(ج).

(4) الضرائب
تخضع المجموعة لضرائب الدخل في الدول التي تعمل فيها المجموعة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة. حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي.

(5) تقييم السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان للمجموعة سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(6) عقود الإيجار

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد إيجار،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود إيجار متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع لكل عنصر من العناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(1) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(2) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(3) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ج). يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وانخفاض قيمة المدينين والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(4) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة لموجودات مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(5) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد مطلوبات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعليا، فان تلك الفروقات ستنعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(6) عقود الإيجار

تشمل المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقدير مدة عقد الإيجار.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات الإيجار.
- تقييم ما إذا كانت موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

3. نقد وأرصدة لدى البنوك

	2025	2024
نقد في الصندوق ولدى البنوك	254,456	150,023
نقد لدى شركة المقاصة	166,987	196,692
ودائع قصيرة الأجل (أ)	-	3,196,650
نقد - لدى محافظ استثمارية	1,946	125,443
وديعة لأجل (ب)	1,400,000	-
نقد وأرصدة لدى البنوك كما في بيان المركز المالي المجمع	1,823,389	3,668,808
ناقصًا - نقد محتجز (إيضاح 8)	-	(1,400,000)
ناقصًا: وديعة لأجل (ب)	(1,400,000)	-
نقد ونقد معادل كما في بيان التدفقات النقدية المجمع	423,389	2,268,808

(أ) خلال السنة، استحقت الودائع قصيرة الأجل. كما في 31 ديسمبر 2024، يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع قصيرة الأجل يتراوح من 3.80% إلى 4.125% سنوياً.

(ب) بلغ معدل الفائدة الفعلي على الوديعة لأجل نسبة 4.13% سنوياً. تستحق هذه الوديعة تعاقديا بمعدل أكثر من 3 أشهر.

4. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
مدينون تجاريون وأوراق قبض (أ)	1,199,829	568,093
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)	(255,935)	(242,300)
	943,894	325,793
أرصدة مدينة أخرى	224,944	75,153
	1,168,838	400,946

(أ) مدينون تجاريون وأوراق قبض

إن أرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض متعلقة بشركة أركان للصناعة والتعدين – ش.م.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة – ش.م.ك. (قابضة) – شركة تابعة مباشرة للمجموعة). إن أرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض لا تحمل فائدة وتستحق عامة خلال شهرين. إن أرصدة المدينون التجاريون تتعلق بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

بالنسبة للمدينون التجاريون وأوراق القبض، تطبق المجموعة النموذج المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الكامل لجميع الذمم المدينة التجارية، حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون واوراق القبض على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة، بما في ذلك حالة القضايا القانونية، وحالة المفاوضات وعدد أيام التأخر عن السداد. وبناءً على ذلك، يتم تقييم خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص محدد وبالاستناد إلى مصفوفة المخصصات.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج تقادم العملاء على مدى 3 سنوات حتى 31 ديسمبر 2025 والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الافتراضات المهمة خلال السنة الحالية.

يتم شطب المدينين التجاريين وأوراق القبض عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إنتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينون التجاريون وأوراق القبض والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفين.
إن تحليل أعمار المدينين التجاريين وأوراق القبض كما يلي:

	2025			2024		
أعمار المدينون التجاريون وأوراق القبض	مجمل القيمة الدفترية	معدل خسائر الائتمان المتوقعة %	خسائر الائتمان المتوقعة	مجمل القيمة الدفترية	معدل خسائر الائتمان المتوقعة (%)	خسائر الائتمان المتوقعة
مخصص محدد	**166,011**	**%100**	**(166,011)**	157,167	%100	(157,167)
0 – 60 يوم	**875,866**	**%0.12**	**(1,008)**	267,099	%0.08	(204)
61 – 90 يوم	**56,660**	**%0.18**	**(101)**	29,719	%0.08	(23)
91 – 180 يوم	**8,727**	**%2.30**	**(201)**	-	-	-
181 – 365 يوم	**14,747**	**%73.21**	**(10,796)**	4,552	%25.88	(1,178)
أكثر من 365 يوم	**77,818**	**%100**	**(77,818)**	109,556	%76.42	(83,728)
	1,199,829		**(255,935)**	568,093		(242,300)

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد كما في بداية السنة	**242,300**	116,754
المحمل خلال السنة	**-**	68,521
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**13,635**	57,025
الرصيد كما في نهاية السنة	**255,935**	242,300

5. مخزون

	2025	2024
مواد خام	**52,042**	68,026
قطع غيار	**33,335**	25,316
أعمال تحت التنفيذ	**23,275**	14,221
بضاعة جاهزة	**467,279**	278,531
	575,931	386,094
ناقصًا: مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)	**(3,085)**	(2,921)
	572,846	383,173

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن الحركة على مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد كما في بداية السنة	2,921	33,642
المستخدم خلال السنة	-	(20,007)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	164	(10,714)
الرصيد كما في نهاية السنة	3,085	2,921

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2025	2024
أوراق مالية مدرجة	7,941,671	7,217,015
أوراق مالية غير مدرجة	1,956,063	2,237,733
	9,897,734	9,454,748

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

العملة	2025	2024
دينار كويتي	7,189,414	6,801,419
درهم إماراتي	2,708,320	2,653,329
	9,897,734	9,454,748

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استنادًا إلى أسس التقييم المبينة في إيضاح (23).

7. ممتلكات وعقارات ومعدات

	موجودات حق الاستخدام (ب)	أراضي ملك حر	مباني	آلات ومعدات	سيارات	أثاث وأجهزة حاسب آلي	المجموع
التكلفة:							
كما في 31 ديسمبر 2024	324,680	13,152	125,153	403,468	11,339	20,024	897,816
إضافات	-	-	-	13,437	1,150	693	15,280
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	741	7,042	23,054	667	1,144	32,648
كما في 31 ديسمبر 2025	**324,680**	**13,893**	**132,195**	**439,959**	**13,156**	**21,861**	**945,744**
الإطفاء والاستهلاك المتراكم:							
كما في 31 ديسمبر 2024	64,932	-	105,289	368,871	11,339	14,440	564,871
المحمل خلال السنة (أ)	64,932	-	6,442	6,880	153	2,593	81,000
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	-	6,092	20,936	644	880	28,552
كما في 31 ديسمبر 2025	**129,864**	**-**	**117,823**	**396,687**	**12,136**	**17,913**	**674,423**
صافي القيمة الدفترية:							
كما في 31 ديسمبر 2025	**194,816**	**13,893**	**14,372**	**43,272**	**1,020**	**3,948**	**271,321**
كما في 31 ديسمبر 2024	259,748	13,152	19,864	34,597	-	5,584	332,945

(أ) إن الاستهلاك والإطفاء المحمل تم توزيعه كما يلي:

	2025	2024
تكلفة المبيعات "صافي إيرادات المبيعات"	6,880	9,940
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 16)	74,120	74,012
	81,000	83,952

(ب) تقوم المجموعة باستئجار المكاتب لاستخدامها كمقر للعمليات بموجب عقود إيجار يتم تجديدها سنوياً وبشكل تلقائي. لأغراض المحاسبة، تم إستخدام متوسط مدة عقود إيجار 5 سنوات. إن عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر لا تحتوي على أي شروط تتعلق بدفعات إيجار متغيرة.

8. قرض لأجل

خلال السنة، تم سداد القسط الأخير من القرض لأجل بالكامل بمبلغ 600,000 دينار كويتي.

كما في 31 ديسمبر 2024، لا يوجد رهن على القرض لأجل (2024: كان القرض لأجل مضمون مقابل نقد محتجز بمبلغ 1,400,000 دينار كويتي (إيضاح 3).

9. داننون وأرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
داننون تجاريون	**325,044**	144,277
التزامات عقود إيجار (أ)	**203,960**	265,750
داننو توزيعات أرباح (إيضاح 19)	**248,302**	249,898
مخصص إجازات الموظفين	**89,357**	69,534
المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية	**72,860**	41,619
حصة الزكاة المستحقة	**27,930**	18,909
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة (إيضاح 17)	**13,959**	13,576
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة (إيضاحات 19 و20)	**20,000**	-
مخصص مطالبات (ب)	**26,875**	25,862
أرصدة دائنة أخرى	**185,704**	61,565
	1,213,991	890,990

(أ) التزامات عقود إيجار

	الحد الأدنى لدفعات الإيجار		القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار	
	2025	2024	**2025**	2024
المبالغ الدائنة المتعلقة بالتزامات عقود الإيجار:				
خلال سنة	**73,080**	72,878	**64,792**	61,790
أكثر من سنة	**146,160**	219,442	**139,168**	203,960
	219,240	292,320	**203,960**	265,750
ناقصًا: أعباء تمويلية مستقبلية غير مطفأة	**(15,280)**	(26,570)	**-**	-
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار	**203,960**	265,750	**203,960**	265,750

إن الحركة على التزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد كما في بداية السنة	**265,750**	-
إضافات	**-**	324,680
يضاف: أعباء تمويلية على التزامات عقود الإيجار	**11,576**	14,150
ناقصًا: دفعات الإيجار	**(73,366)**	(73,080)
الرصيد كما في نهاية السنة	**203,960**	265,750

إن متوسط عمر الإيجار 5 سنوات (2024: 5 سنوات)، ومتوسط معدل فائدة الاقتراض الفعلي الإضافي 5% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 5%)

(ب) إن الحركة على مخصص مطالبات هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد كما في بداية السنة	**25,862**	38,063
المحمل خلال السنة	**-**	5,177
المستخدم خلال السنة	**(430)**	(2,093)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**1,443**	(15,285)
الرصيد كما في نهاية السنة	**26,875**	25,862

10. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2025	2024
الرصيد كما في بداية السنة	283,782	254,768
المحمل خلال السنة	24,656	29,014
المدفوع خلال السنة	(13,500)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	294,938	283,782

11. رأس المال

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 23,589,266 دينار كويتي موزعة على 235,892,660 سهم (إيضاح 20) (2024: بمبلغ 22,902,200 دينار كويتي موزعة على 229,022,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

12. أسهم خزانة

	2025	2024
عدد الأسهم	18,217,313	17,685,630
النسبة إلى الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة	%7.72	%7.72
القيمة السوقية (دينار كويتي)	1,384,516	1,126,575
التكلفة (دينار كويتي)	3,469,655	3,469,655

قامت إدارة الشركة الأم بتخصيص رصيد الاحتياطي الاختياري بما يساوي تكلفة أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة (إيضاح 14). إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

13. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية، وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري. ويجوز للشركة الأم أن تقرر إيقاف تلك التحويلات السنوية عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في بعض الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

لا يجوز استخدام هذا الاحتياطي إلا في توزيع أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال في السنوات التي لا تكون فيها الأرباح المرحلة كافية لسداد توزيعات هذه الأرباح.

14. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية، وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. اقترح مجلس الإدارة عدم تحويل أي مبالغ من ربح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 إلى حساب الاحتياطي الاختياري. إن هذا الاقتراح خاضع للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي. إن الاحتياطي الاختياري متاح للتوزيع على المساهمين بناء على قرار مجلس إدارة الشركة الأم بالطريقة التي قد تصب في مصلحة المجموعة، باستثناء مبلغ 3,469,655 دينار كويتي (2024: 3,469,655 دينار كويتي) والذي يعادل تكلفة شراء أسهم الخزانة وغير متاح للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزانة (إيضاح 12).

15. صافي أرباح الاستثمار في موجودات مالية

	2025	2024
ربح من الاعتراف المبدئي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	513,890	2,006,000
إيرادات توزيعات أرباح	259,952	360,765
أرباح (خسائر) غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9,699	(45,623)
أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	302,203	(30,864)
	1,085,744	2,290,278

16. مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 390,436 دينار كويتي (2024: 340,747 دينار كويتي) ومصاريف استهلاك وإطفاء بمبلغ 74,120 دينار كويتي (2024: 74,012 دينار كويتي) (إيضاح 7).

17. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد الخسائر المتراكمة وحصة الشركة الأم من دخل الشركات التابعة المساهمة الكويتية والمحول إلى حساب الاحتياطي الإجباري.

إن الحركة على حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	13,576	-
المحمل خلال السنة	13,959	13,576
المسدد خلال السنة	(13,576)	-
الرصيد كما في نهاية السنة (إيضاح 9)	13,959	13,576

18. ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم بقسمة ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

	2025	* 2024
ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم	1,194,814	1,884,036
	الأسهم	الأسهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل في بداية السنة	229,022,000	229,022,000
يضاف: أسهم منحة (إيضاح 20)	6,870,660	6,870,660
ناقصًا: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	(18,217,313)	(18,217,313)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة	217,675,347	217,675,347
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	5.489	8.655

* بلغت ربحية السهم الأساسية والمخففة 8.915 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 قبل تأثير التعديل الناتج عن إصدار أسهم المنحة.

نظرًا لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم متطابقة.

19. أرصدة ومعاملات الأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، وأفراد الإدارة العليا، والأطراف ذات الصلة الأخرى ضمن السياق الاعتيادي للأعمال. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	أعضاء مجلس الإدارة	أفراد الإدارة العليا	المساهمون	2025	2024
(1)الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:					
دائنو توزيعات أرباح " دائنون وأرصدة دائنة أخرى" (إيضاح 9)	-	-	248,302	**248,302**	249,898
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة "دائنون وأرصدة دائنة أخرى" (إيضاح 9)	20,000	-	-	**20,000**	-
(2)مزايا موظفي الإدارة العليا:					
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	-	130,602	-	**130,602**	128,996
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 20)	20,000	-	-	**20,000**	-
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	-	8,887	-	**8,887**	8,936
				159,489	137,932

20. اجتماع مجلس الإدارة وإجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية

اقترح مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 26 مارس 2026 ما يلي:

(أ) توزيع أسهم منحة على المساهمين بنسبة 4% من رأس المال.
(ب) صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 20,000 دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

إن هذه الاقتراحات خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2025 على ما يلي:
- اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
- عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
- توزيع أسهم منحة بنسبة 3% من رأس المال بما يعادل 3 أسهم لكل 100 سهم بمبلغ 687,066 دينار كويتي.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين (المؤجلة) المنعقدة بتاريخ 6 مايو 2025 ، تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع من 22,902,200 دينار كويتي (موزعة على 229,022,000 سهم) إلى 23,589,266 دينار كويتي (موزعة على 235,892,660 سهم) وذلك عن طريق إصدار أسهم منحة بعدد 6,870,660 سهم، توزع بواقع عدد (3) أسهم عن كل مائة سهم، بواقع مبلغ وقدره 687,066 دينار كويتي على أن يتم توزيعها على المساهمين خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق والمحدد له يوم الخميس الموافق 12 يونيو 2025، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الزيادة وتعديل الجدول الزمني إن لزم الأمر. تم التأشير على هذا التعديل في السجل التجاري للشركة الأم طرف وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 18 مايو 2025 (إيضاح 1).

21. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى اثنين من قطاعات الأعمال الرئيسية بناءً على التقرير الداخلي المقدم إلى أصحاب القرارات التشغيلية الرئيسي:

- **عمليات الاستثمار:** الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- **القطاع الصناعي:** إنتاج و تصنيع مواد الفريت والجليز و بيعها ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

	2025			
	عمليات الاستثمار	القطاع الصناعي	بنود غير موزعة	المجموع
صافي الإيرادات	1,085,744	831,802	134,525	2,052,071
مصاريف تشغيلية غير موزعة	-	-	(740,737)	(740,737)
أعباء تمويلية	(38,166)	-	-	(38,166)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	-	-	(13,959)	(13,959)
حصة الزكاة	-	-	(9,021)	(9,021)
ضريبة دعم العمالة الوطنية	-	-	(31,241)	(31,241)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	(20,000)	(20,000)
ربح السنة				**1,198,947**
معلومات أخرى:				
مجموع موجودات القطاع	**13,655,540**	**1,827,223**	-	**15,482,763**
مجموع مطلوبات القطاع	**779,264**	**382,604**	**347,061**	**1,508,929**

	2024			
	عمليات الاستثمار	القطاع الصناعي	بنود غير موزعة	المجموع
صافي الإيرادات	2,290,278	282,105	178,593	2,750,976
مصاريف تشغيلية غير موزعة	-	-	(639,114)	(639,114)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	-	(68,521)	-	(68,521)
مخصص مطالبات	-	(5,177)	-	(5,177)
أعباء تمويلية	(79,880)	-	-	(79,880)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	-	-	(13,576)	(13,576)
حصة الزكاة	-	-	(18,909)	(18,909)
ضريبة دعم العمالة الوطنية	-	-	(41,619)	(41,619)
ربح السنة				1,884,180
معلومات أخرى:				
مجموع موجودات القطاع	13,820,734	933,285	-	14,754,019
مجموع مطلوبات القطاع	883,782	253,031	637,959	1,774,772

22. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والأرصدة لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينون والأرصدة المدينة الأخرى، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، القرض لأجل، والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ) **مخاطر سعر الفائدة**

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن معدلات الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية المحملة بالفائدة مبينة في الإيضاحات المتعلقة بها.

تحمل الودائع قصيرة الأجل والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة معدلات فائدة ثابتة وعليه فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة.

خلال السنة، قامت المجموعة بتسديد القرض لأجل، بناءً عليه فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة (2024: تأثير بمبلغ ±3,000 دينار كويتي على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع).

ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك، والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

النقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر الائتمانية ويستند مخصص الخسائر المتوقعة على فترة 12 شهر. كما أن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، والمدينين.

ج) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي:

السنة	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2025			
دولار أمريكي	± 5%	± 368	-
درهم إماراتي	± 5%	-	± 44,627
جنيه مصري	± 5%	-	± 74,270
2024			
دولار أمريكي	± 5%	± 7,674	-
درهم إماراتي	± 5%	-	± 62,340
جنيه مصري	± 5%	-	± 33,626

د) مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر هو كما يلي:

2025	حتى 3 أشهر	12 – 3 شهراً	5 – 1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**1,823,389**	**-**	**-**	**-**	**1,823,389**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,741,802**	**-**	**-**	**-**	**1,741,802**
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**-**	**1,168,838**	**-**	**-**	**1,168,838**
مخزون	**-**	**572,846**	**-**	**-**	**572,846**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**-**	**9,897,734**	**-**	**9,897,734**
ممتلكات وعقارات ومعدات	**-**	**-**	**-**	**271,321**	**271,321**
موجودات غير ملموسة	**-**	**-**	**-**	**6,833**	**6,833**
	3,565,191	**1,741,684**	**9,897,734**	**278,154**	**15,482,763**
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**41,889**	**1,032,934**	**139,168**	**-**	**1,213,991**
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**-**	**-**	**-**	**294,938**	**294,938**
	41,889	**1,032,934**	**139,168**	**294,938**	**1,508,929**

2024	حتى 3 أشهر	12 – 3 شهراً	5 – 1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,668,808	-	-	-	3,668,808
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	504,568	-	-	-	504,568
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	400,946	-	-	400,946
مخزون	-	383,173	-	-	383,173
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	9,454,748	-	9,454,748
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	332,945	332,945
موجودات غير ملموسة	-	-	-	8,831	8,831
	4,173,376	784,119	9,454,748	341,776	14,754,019
المطلوبات:					
قرض لأجل	-	600,000	-	-	600,000
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	74,104	612,926	203,960	-	890,990
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	283,782	283,782
	74,104	1,212,926	203,960	283,782	1,774,772

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية هذه، التي لدى المجموعة تعرض كبير إزائها كما في 31 ديسمبر:

	2025			2024		
مؤشرات السوق	التغير في أسعار أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في أسعار أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	**± %5**	**± 306,295**	**± 87,090**	± %5	± 290,524	± 25,228
سوق أبوظبي للأوراق المالية	**± %5**	**± 90,789**	**-**	± %5	± 70,327	-

23. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.
يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2025	**المستوى الأول**	**المستوى الثاني**	**المجموع**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,741,802**	**-**	**1,741,802**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**7,941,671**	**1,956,063**	**9,897,734**
المجموع	**9,683,473**	**1,956,063**	**11,639,536**

2024	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	504,568	-	504,568
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7,217,015	2,237,733	9,454,748
المجموع	7,721,583	2,237,733	9,959,316

لا توجد أي تحويلات بين المستويات المختلفة لقياسات القيمة العادلة خلال السنة.

24. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، إعادة رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو لسداد القروض، أو الحصول على قروض إضافية. إن المجموعة غير معرضة لمخاطر الموارد المالية خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

25. الأحداث اللاحقة

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، وتحديداً في 28 فبراير 2026، اندلع نزاع عسكري في منطقة الشرق الأوسط نتج عنه حالة جوهرية من عدم اليقين الجيوسياسي في المنطقة.

إن هذا الحدث قد يؤثر سلباً على بيئة أعمال المجموعة، وتتضمن التأثيرات المحتملة لهذا الحدث ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر: حدوث اضطرابات في سلاسل الامداد والتوريد، وارتفاع تكاليف الطاقة، وضغوط على هوامش الربحية، وزيادة مخاطر إعادة التمويل والمخاطر الائتمانية.

ونظراً لكون هذه الأحداث ما تزال حديثة وتتفاقم بشكل متسارع، فإن الإدارة لا يمكنها في الوقت الحالي أن تحدد بدرجة معقولة من اليقين النطاق الفعلي أو المدى الزمني لهذا النزاع، أو قياس أثره المالي النهائي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وتواصل الإدارة مراقبة أوضاع السوق وتقييم الأثر المحتمل، إن وجد، وبما يتماشى مع التطورات المستقبلية.

للتحميل اضغط هنا أو امسح الرمز

بيان للإستثمار
BAYAN INVESTMENT

شركة بيان للاستثمار القابضة (ش.م.ك) عامة

ص.ب. 104، الدسمة - 3515، الكويت

الهاتف : 184-0000 · الفاكس : 2243-1435

bayaninvest.com